

بعد عامين وأربعة أشهر من احتجاجه بتهم تتصل بقتل المتظاهرين خلال ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت به وتهم فساد مالي

إخلاء سبيل مبارك في قضية «هدايا الأهرام»



(رويترز)

صورة أرشيفية للرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك أثناء محاكمته

بصفة احتياطية على ذمة التحقيقات اعتباراً من 12 أبريل 2011، ومن ثم يكون أمر حبسه قد سقط بتاريخ 11 أبريل 2013 بقوة القانون. كما أمرت غرفة المشورة بمحكمة الجنايات المستأنفة في 18 يونيو الماضي بإخلاء سبيل مبارك على ذمة التحقيقات التي تجري معه لمعرفة جهاز الكسب غير المشروع، وهو القرار الذي أيدته لاحقاً محكمة الجنايات في التحقيقات التي لا يزال الجهاز يباشرها في شأن اتهام مبارك بجني ثروات طائلة بصورة لا تتفق مع مصادر دخله المشروعة، ولم يصدر فيها قراراً بالتصرف حتى الآن منذ أن أمر الجهاز بحبس مبارك احتياطياً في 12 مايو 2011 وقررت محكمة جنايات القاهرة الإثنين الماضي إخلاء سبيل مبارك على ذمة قضية اتهامه ونجليه علاء وجمال وآخرين بالاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على أموال الميزانية العامة للدولة والمخصصة لقصور رئاسة الجمهورية، وتحولها لإجراء إنشآت وتحسينات للقبيلات والعقارات الشخصية المملوكة لهم.

القومية. وتمثلت الهدايا المنوحة من تلك المؤسسات، وفي مقدمتها مؤسسة الأهرام، إلى عدد من كبار رجال الدولة في النظام السابق، في ساعات قيمة، وأقلام ذهبية، وجنيهاً من الذهب ورباطات عنق باهظة الثمن وأطقم من الألبسة ومجوهرات وحقائب جلدية للمسيدات والرجال وأحزمة جلدية. يشار إلى أن قضية «هدايا المؤسسات الصحفية»، هي القضية الوحيدة التي يقضي على ذمتها مبارك فترة حبس احتياطي، حيث أصدرت محاكم الاستئناف والجنايات قرارات عدة بإخلاء سبيل مبارك في القضايا التي يتم التحقيق معها بشأنها أو تلك التي يحاكم على ذمتها، نظراً لانتهاء الفترات التي حددها قانون الإجراءات الجنائية في شأن الحبس الاحتياطي، حيث تجاوزت فترات حبسه احتياطياً المدد المحددة قانوناً.

التهام لم تنته بعد. وكان فريد الديب المحامي عن مبارك قد تقدم بالتظلم إلى المستشار أحمد الجراوي المحامي العام الأول لنياحة الأموال العامة العليا على قرار النيابة الصادر في أول يوليو الماضي بحبس موكله الرئيس السابق لمدة 15 يوماً احتياطياً على ذمة التحقيقات في قضية «هدايا المؤسسات الصحفية»، الذي تضمن أن يبدأ تنفيذه في أعقاب انتهاء حبسه الاحتياطي في قضية اتهامه بالاستيلاء على الأموال المخصصة للقصور الرئاسية، لصالحه ونجليه علاء وجمال مبارك.

الجدير بالذكر، أن النيابة كانت قد نسبت إلى مبارك تهمة العدوان على المال العام في صورة تلقي هدايا باهظة الثمن من مؤسسة الأهرام الصحفية ومؤسسات صحفية قومية أخرى، مستغلاً في ذلك صفته كرئيس للبلاد في الحصول على الهدايا المخصصة لكي تمنح في إطار الترويج الإعلامي للصحيفة، وهو الأمر الذي لا شأن له به. يذكر أن تحقيقات نيابة الأموال العامة العليا كانت قد كشفت النقاب عن حصول عدد من كبار رموز النظام السابق، يتقدمهم مبارك وأسرته والوزراء في عهده، على هدايا باهظة الثمن بصورة سنوية منتظمة، تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الجنيهاً، من دون وجه حق وبمخالفة للقانون، على نحو يمثل تسهلاً للاستيلاء على المال العام، وتربيحاً للخير من دون وجه حق، وإضراراً عمدياً بأموال المؤسسات الصحفية

مبارك قريباً، خصوصاً بعد قرار محكمة الجنايات بإخلاء سبيله في قضية «القصور الرئاسية» يوم الإثنين، وفي حال لم تقدم أي قضايا جديدة ضد مبارك، فإنه من المحتمل أن يجري إخلاء سبيله «لدى استكمال الأوراق اللازمة لذلك، على الأرجح اليوم»، وفقاً لمصدر قضائي. وكانت غرفة المشورة بالمحكمة قد انتقلت للنظر في التظلم المقدم من مبارك وطالب فريد الديب المحامي عنه بإخلاء سبيل الرئيس السابق، فيما طالب محمد البرلسي رئيس نيابة الأموال العامة بتأييد حبسه احتياطياً

وأنت محاكمة أولى في يونيو 2012 إلى الحكم بالسجن المؤبد على الرئيس الأسبق على خلفية هذه القضية، لكن محكمة النقض أمرت مجدداً بإجراء محاكمة جديدة بدأت في 11 مايو. وفي قضية «الهدايا»، قالت المصادر القضائية لـ «فرانس برس» أن «غرفة المشورة بمحكمة استئناف شمال القاهرة قررت قبول نظر تظلم فريد الديب محامي مبارك على قرار حبسه احتياطياً على ذمة قضية هدايا الأهرام وإخلاء سبيله».

مصادر قضائية: قرار إخلاء سبيل مبارك نهائي ولا يجوز الطعن عليه



ويقتضي هذا القرار، فإنه سيتم إخلاء سبيل مبارك باعتبار أن هذه القضية هي الأخيرة التي كان يقضي فيها الرئيس الأسبق فترة حبس احتياطي، إذ سبق أن أصدرت محاكم الاستئناف والجنايات، عدة قرارات بإخلاء سبيل مبارك في القضايا الثلاث الأخرى التي يتم التحقيق معها بشأنها أو تلك التي يحاكم على ذمتها، نظراً لانتهاء الفترات التي حددها قانون الإجراءات الجنائية في شأن الحبس الاحتياطي، حيث تجاوزت فترات حبسه احتياطياً المدد المحددة قانوناً.

ومن بين هذه القضايا التي لا يزال يحاكم فيها مبارك (85 عاماً) التواطؤ في مقتل متظاهرين قبيل سقوطه في فبراير 2011، وهي قضية سبق وأن تقرر إخلاء سبيله فيها بسبب انقضاء المدد القانوني لحبسه احتياطياً (24 شهراً)، على أن تستكمل جلساتها يوم الأحد المقبل.

الاتحاد الأوروبي سيعلق تزويد مصر بتجهيزات أمنية وأسلحة

الجميع ولا تستعيد احدا على الإطلاق. وأوضحت آشتون -في مؤتمر صحفي أمس- أن الاتحاد الأوروبي يقوم بمساندة مصر بشكل كامل في العملية السياسية، لافتة إلى أنه تم الاتفاق على مراجعة عملية الدعم والمساعدات لمصر والتي يتم تقديمها.

عواصم - وكالات: قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي أمس تعليق تراخيص تصدير التجهيزات الأمنية والأسلحة إلى مصر. وخلال اجتماع استثنائي في بروكسل خصص لزاماً المصرية، قرر وزراء خارجية الاتحاد أيضاً إعادة تقييم المساعدات المنوحة لمصر، رداً على تصاعد أعمال العنف التي أودت بحياة مئات الأشخاص منذ أسبوع، بحسب مقررات الاجتماع.

وأدانت الممثل الأعلى للشؤون السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبي كاترين آشتون أعمال الإرهاب في مصر وسيئها وإحراق الكنائس، وطالبت جميع الأطراف السياسية بالبدء في عملية سياسية للوصول إلى حل مرضٍ للجميع. وأكدت أن مصر شريك أساسي للاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي مستعد لدعم الشعب المصري مع تقدمه في مسار الاستقرار والديمقراطية والرأفة بالإضافة إلى دعم عملية إحياء للحوار والتي يجب أن تتطلب

خلفيات متشابكة لتضارب تصريحات واشنطن بشأن وقف المساعدات العسكرية لمصر

سارع إلى نفي ما قاله مسؤوله. فقد صرح الناطق باسم الرئاسة الأميركية جوزيف إيرنست بأن الموضوع لا يزال قيد البحث، وأضاف: «لم نتخذ قراراً بعد في هذا الصدد حتى اللحظة الحالية». إن مثل تلك القرارات تخضع لتقييم يومي، ومثل هذا التقييم يمكن أن يتغير أو أن يبقى على ما هو عليه طبقاً لما يحدث». ولا يعني ذلك أن هناك أي تخبط من الإدارة، كما هي عادت في هذه الظروف. فالتتابع الذي حدث أول من أمس يعني أن البيت الأبيض لا يريد أن يفقد علاقته بالقوات المسلحة المصرية وبمصر ولكنه يريد في نفس الوقت أن يبعث برسالة واضحة إلى القاهرة بأن قطع المساعدات يمكن أن يكون وشيكاً، والسؤال هو: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر ذلك في مصر في ضوء تعهد الأشقاء العرب بملة الثغرة فور أن تؤكد واشنطن قطعها للمساعدات؟

طبقاً لجدول تسليم المساعدات، وإن ذلك يتبع بعض الوقت لتقييم الموقف وإن الإدارة لا تمانع في وقف المساعدات «ولكن لا ضرورة للتعجل على أي حال» انتظاراً لما سيحدث حتى يأخذ موعد تسليم تلك الدفعة المالية المقبلة. على الرغم من ذلك فإن تصريحات كارل لقيت صدى سريعاً في واشنطن. فقد سأل عدد من الصحفيين الناطق القانوني للبيت الأبيض الذي أقر بعض أفرادها بأنهم أرسلوا توصية إلى الرئيس تفيد بأن النصوص القانونية تحول دون الاستمرار في إرسال الدعم إذا أن توصيف ما حدث في مصر لا يتيح حرية الحركة الكافية للمتصل من مقاطعة أي نظام يتبع عن تحرك عسكري يطيح برئيس منتخب. وسأل الصحفيون البيت الأبيض عما قاله محاموه فقال مسؤول رفيع المستوى «القرار اتخذ بالفعل بان ما حدث كان انقلاباً. ولكننا سنتظاهر بان القرار لم يتخذ حتى يتسنى لنا التمتع بقدر من المرونة الدبلوماسية في التعامل مع الوضع في مصر». ولكن البيت الأبيض

بعد الرسالة القوية التي وجهها الأمير سعود الفيصل سفير المملكة العربية السعودية للدول الغربية بان الدول العربية والإسلامية ستدعم مصر في حالة سحب الدعم الغربي عنها، بدأ ان الموقف في واشنطن عاد خطوة إلى الوراء لإجراء الحسابات مرة أخرى قبل إعلان أي موقف من هذه القضية الشائكة. ويدا التراجع واضحاً من مسلسل الأحداث التي تعاقبت في واشنطن أمس الأول فقد قال ديقيد كارل الناطق باسم مكتب السينااتور باتريك ليهي ان الإدارة أوقفت المعونة. وفسر كارل خلفيات القرار بقوله «طبقاً لفهم السينااتور ليهي فان المشاورات التي جرت في الآونة الأخيرة مع البيت الأبيض أسفرت عن قطع المعونات عن مصر». ولكن المشاورات التي أشار إليها لم تفهم في البيت الأبيض على نحو مطابق لما فهم ليهي.

تقرير إخباري

حقق أمنياتك مع حساب المزايا

• تطبيق الشروط والأحكام

حساب المزايا للمقيمين من بنك برقان

افتح حساب «المزايا» من بنك برقان وتمتع بقيمة من المزايا الرائعة والخصومات الممتازة التي يقدمها الحساب وحول أحلامك إلى واقع!

- دخول السحب على 4000 دك
- بطاقة ائتمانية مجانية لمدة عام كامل وبرصيد أعلى*
- سعر صرف أفضل للدور الأمريكي عند تحويل الأموال لدى المرزدي للصرافة
- خصومات مميزة في محلات تجارية مختارة
- سهولة الحصول على قرض*

تواصلنا على: @burqanbankgroup | Burqan Bank Official page

المرزدي من المعلومات اتصل على 1804080 أو تفضل بزيارة موقعنا www.burqan.com

المفتي يطالب الدول الغربية بعدم التدخل في شؤون مصر

القاهرة - أ.ش.: طالب مفتي مصر د.شوقي علام الدول الغربية بعدم التدخل في شؤون مصر والنظر بعين الاعتبار لإرادة الشعب المصري، مؤكداً يقينه في أن مصر ستجتاز ما تمر به من أزمات مثلما اجتازت العديد من الأزمات عبر التاريخ، وأنها قادرة على حل مشكلاتها بنفسها.

ودعا المفتي، كافة المصريين للتلاحم والتكاتف للعبور من هذه الفترة الحرجة، مطالبا وسائل الإعلام العالمية بتجري الدقة في نقل الأخبار والمعلومات وأن يبصروا بالحقائق حتى لا ينجروا للقلال التي لا تزيد الوضع إلا سوءاً.

وجدد المفتي في لقاء أجرته معه وكالة «أسوشيتد برس» أمس رفضه لكافة أشكال العنف والاحتراب بين أبناء مصر، مطالبا عقاء الوطن من كل الاتجاهات ببذل المزيد من الجهود حتى ينجو البلد من هذا المنحنى الخطير دون مزيد من الخسائر.

وشدد علام على دعمه لكافة المبادرات التي تسعى للمصالحة ولم شمل المصريين بكل قوة وعلى رأسها الأزهر الشريف.. داعياً الجميع لنيل العنف ووقف إراقة الدماء المصرية الذكية، والبدء فوراً في مصالحة وطنية شاملة بين جميع القوى والتيارات السياسية دون إقصاء لأحد، لأن الحوار وحده هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة على حد وصفه.

وحول حرق الكنائس والإعتداء على دور العبادة قال مفتي الجمهورية إن «المسيحيين في مصر شركاء لنا في الوطن، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وأن الاعتداء على الكنائس والأديرة وكافة دور العبادة أمر مرفوض شرعاً ومجرم قانوناً»، مطالبا الجهات الأمنية بالتصدي وبحزم لكل من يعتدي على دور العبادة.

وأعرب المفتي عن أمه في أن يتضمن الدستور القادم التأكيد على هوية الدولة المصرية التي تحكمها المواطنة والتعايش بين كافة أطراف المجتمع دون تمييز أو تفریق بسبب الدين أو اللون أو الطائفة، وأن يراعي كافة الحقوق الخاصة بجميع فئات الشعب أجمع.

وأشار إلى أن ما تمر به السياحة المصرية وقال هي طبيعة مرحلة سرعان ما ستزول، مؤكداً أنه مع استقرار الأوضاع سيضع لجميع ضيوف مصر أن مصر تفتح ذراعيها للجميع وترحب بهم.

وقال «نحن حريصون على تشجيع الضيوف الأجانب لزيارة مصر والتعرف على حضارتها وتاريخها العريق».

الجميع ولا تستعيد احدا على الإطلاق. وأوضحت آشتون -في مؤتمر صحفي أمس- أن الاتحاد الأوروبي يقوم بمساندة مصر بشكل كامل في العملية السياسية، لافتة إلى أنه تم الاتفاق على مراجعة عملية الدعم والمساعدات لمصر والتي يتم تقديمها.